



تضاعف قيم الترسيات في 2021 بـ 5 مرات مقارنة مع 2020

1,8 مليار دينار لـ 236 مناقصة تمت ترسيتهما في 37 جهة حكومية

■ «الكهرباء» أكثر الجهات ترسية للمناقصات بـ 50 مناقصة في عام

■ 10 جهات حكومية لم ترس إلا مناقصة واحدة طوال 12 شهراً

أحمد مغربي - علي إبراهيم

كشفت بيانات رسمية اطّلت عليها «الانباء» عن أن إجمالي قيمة المناقصات التي تمت ترسيتهما في الكويت خلال 2021 تضاعف 5 مرات، إذ بلغ 1,849 مليار دينار، مقارنة بـ 303,455 ملايين دينار في نهاية 2020، فيما أظهرت البيانات أن عام 2021 شهد ترسية نحو 236 مناقصة في 37 جهة حكومية مختلفة.

وتفصيلاً، أظهرت بيانات ترسيات المناقصات في الكويت خلال 2021، أن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة حلت في المرتبة الأولى لجهة أكثر الجهات الحكومية التي أرسيت لها مناقصات إذ استحوذت على 21,5 عقداً من إجمالي عدد العقود المرساة بواقع 50 عقداً، بينما يأتي في المرتبة الثانية وزارة الصحة بنحو 25 عقداً تمثل نحو 10,59% من إجمالي العقود المرساة خلال العام.

وأمانة مجلس الوزراء وشركة البترول الوطنية والهيئة العامة للشباب وشركة الصناعات البترولية المتكاملة والهيئة العامة للبيئة والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وتظهر الأرقام أن هناك 7 جهات حكومية من أصل 37 جهة استحوذت على 91% من قيمة المناقصات التي تمت ترسيتهما في عام 2021، ويأتي على رأس تلك الجهات شركة نفط الكويت التي جاءت بالمرتبة الأولى لجهة أعلى قيمة مناقصات مرساة، إذ استحوذت على 1,32 مليار دينار من قيمة الترسيات لـ 8 مناقصات من بينها 3 مناقصات استحوذت على 1,16 مليار دينار تتضمن 339,7 مليون دينار لتوريد أنابيب تطين، و381,58 مليون مشروع شمال الكويت للحفر والنقل والمعالجة، و447,161 مليون مشروع جنوب الكويت للحفر والنقل والمعالجة.

وجاء في المرتبة الثانية لجهة القيمة وزارة الصحة بقيمة ترسيات بلغت 110,58 ملايين دينار، أما في المرتبة الثالثة فجاءت وزارة الكهرباء والماء بمناقصات بلغت قيمتها 107,23 ملايين دينار، وجاء في المرتبة الرابعة شركة الصناعات البترولية المتكاملة بمناقصات قيمتها 68,06 مليون دينار، بينما حل خامساً مناقصات وزارة التربية التي بلغت قيمتها 31,32 مليون دينار، وجاء سادساً هيئة شؤون الزراعة والثروة السمكية بـ 20,5 مليون دينار، فيما حل سابعاً الهيئة العامة للمعلومات المدنية بـ



هذه مناقصات الكويت في 2021
1.8 مليار دينار لـ 37 جهة

7 جهات تستحوذ على 91% من قيمة الترسيات

أعلى الجهات لقيم المناقصات	أكثر الجهات ترسية للمناقصات
1.3 مليار د.ك لـ (نفط الكويت)	50 مناقصة لـ (الكهرباء)
110.5 مليون د.ك لـ (الصحة)	25 مناقصة لـ (الصحة)
107.2 مليون د.ك لـ (الكهرباء)	13 مناقصة لـ (التربية)
68 مليون د.ك لـ (البترولية المتكاملة)	13 مناقصة لـ (الزراعة)
31.32 مليون دينار لـ (التربية)	11 مناقصة لـ (جامعة الكويت)

أكبر 3 مناقصات تمت ترسيتهما

أظهرت البيانات أن أعلى 3 مناقصات تمت في الكويت خلال العام الماضي من حيث القيمة تركزت في شركة نفط الكويت، وهي كالتالي: 339,7 مليون دينار لتوريد أنابيب تطين، 381,58 مليون دينار مشروع شمال الكويت للحفر والنقل والمعالجة، 447,16 مليون دينار مشروع جنوب الكويت للحفر والنقل والمعالجة.

وحل في المرتبة الثالثة لجهة أعلى أعداد عقود تمت ترسيتهما جهتان، الأولى منهما هي وزارة التربية، والثانية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، إذ حظيت الجهتان بترسية 13 عقداً لصالح كل واحدة منهما، فيما حلت جامعة الكويت في المرتبة الرابعة بـ 11 عقداً.

وحلت 3 جهات حكومية في المرتبة الخامسة وهي وزارة الأشغال والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وقوة الإطفاء العام، وذلك بواقع 9 عقود لكل جهة من تلك الجهات، بينما حل ديوان الخدمة المدنية وشركة نفط الكويت في المرتبة السادسة بواقع 8 عقود لكل جهة منها.

أما أدنى الجهات الحكومية ترسية للمناقصات وفقاً للعدد، فقد جاء في تلك القائمة 10 جهات أرسيت كل واحدة منها مناقصة واحدة فقط في 2021، ومن بينها بنك الكويت المركزي، إدارة الفتوى والتشريع، وديوان المحاسبة وهيئة تشجيع الاستثمار

يلبغ مستوى 12,74 مليار دينار بنهاية يونيو الماضي

650 مليون دينار تراجع باحتياطي النقد الأجنبي الكويتي

السائل - دون احتساب الذهب - أشهر من متوسط قيمة واردات البلاد. وكعادة جميع السنوات السابقة لم يتغير احتياطي الكويت بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي، وتبلغ القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار، وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية.

وبحسب النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي، وصل إجمالي موجودات البنك التي 12,96 مليار دينار موزعة بين الاحتياطيات الأجنبية السائلة التي تمثل السواد الأعظم بـ 12,74 مليار دينار، بالإضافة إلى الاحتياطيات الذهبية بقيمة 31,74 مليون دينار واحتياطيات أخرى بمقدار 186,95 دينار.

وتنقسم الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

علاء مجيد
تراجع الاحتياطي النقدي للكويت بنهاية شهر يونيو الماضي ليصل إلى مستوى 12,74 مليار دينار بتراجع على أساس شهري بلغت نسبته 4,85%، وبانخفاض قدره 650 مليون دينار خلال الشهر مقارنة بـ 13,39 مليار دينار في مايو الماضي، علماً بأن الاحتياطي النقدي وصل إلى أعلى مستوى تاريخي له في أكتوبر الماضي عندما وصل إلى 13,88 مليار دينار.

ويمثل الاحتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزنة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي، وبحسب الاحتياطيات السائلة نجد أنها تغطي احتياجات الكويت من الواردات لأكثر من 13 شهراً وهو ما يفوق المعدل العالمي بـ 4 أضعاف، حيث يعتبر الحد الآمن أن يغطي الاحتياطي النقدي الأجنبي

«التجارة»: تحويل «الفردية» لـ «التجارة العامة والمقاولات» إلى شركة الشخص الواحد



بالرمز الدولي 410027 لقطاع أنشطة المقاولات والخدمات المتصلة بها (قطاع 41-43) إلى الأنشطة التجارية، على أن يكون ضمن الحدود المعمول بها في الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقضى القرار بأنه لا يجوز إصدار ترخيص جديد يتعلق بنشاط التجارة العامة والمقاولات إلا وفق تنفيذ مقتضيات المادة الثانية من القرار.

أصدر وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان قراراً وزارياً أجاز من خلاله تحويل المؤسسة الفردية ذات الترخيص الفعّال بنشاط «تجارة عامة ومقاولات» إلى شركة الشخص الواحد. ووفقاً للقرار الوزاري رقم 89 لسنة 2022 فقد قضى في مادته الثانية بأنه يجوز تحويل المؤسسة الفردية ذات الترخيص الفعّال بنشاط التجارة العامة والمقاولات إلى شركة الشخص الواحد في حال تحقق واحد من الـ 3 شروط التالية وقبل صدور القرار:

- 1- أن تكون لدى المؤسسة الفردية وكالة تجارية فعّالة.
- 2- أن تكون لدى المؤسسة الفردية اتفاقات أو تعاقدات تجارية فعّالة.
- 3- أن تكون المؤسسة الفردية مسجلة أو معتمدة لدى إحدى الجهات الحكومية.

يأتي ذلك بينما قضت المادة الأولى بـ«يضاف نشاط تجارة عامة ومقاولات»

أسست تحت مظلة «الاستثمار المباشر» برأس مال 500 ألف دينار

«سيمنز للطاقة».. كويتية

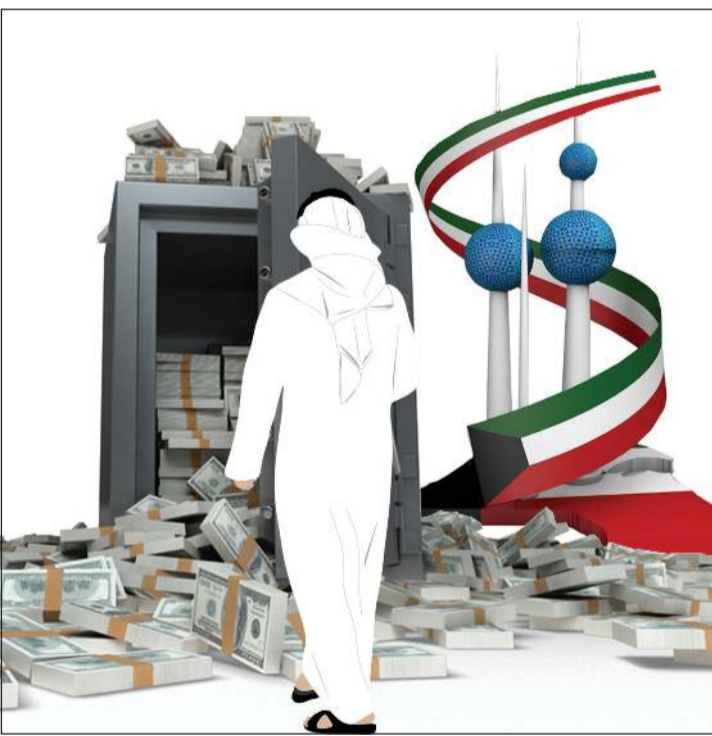


للشركة داخل وخارج الكويت، على أن يكون هذا المقر هو الموطن القانوني للشركة الذي يعتد به عن توجيه المراسلات والإعلانات القضائية للشركة، وتثبت به بياناته في السجل التجاري ولا يعتد بتغيير هذا المقر إلا بعد قيده في السجل التجاري. وستختص «سيمنز للطاقة» بالعمل في مجال تصنيع وصيانة المعدات الخفيفة والثقيلة، في حين يحظر عليها ممارسة أي من الأنشطة التي نص عليها قرار مجلس الوزراء رقم 75 لسنة 2015 بشأن تحديد قائمة بالاستثمارات المباشرة غير الخاضعة لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2013، وأظهر عقد التأسيس أن عقد الشركة غير محدد المدة ويبدأ من تاريخ إشهاره.

طارق عرابي
وافقت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر على تأسيس شركة كويتية تعمل في مجال الغاز والطاقة، تحت اسم «سيمنز» للطاقة لخدمات الغاز وتصلب وصيانة المعدات الخفيفة والثقيلة، كشركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال قدره 500 ألف دينار.

وتتوزع حصص الشركة بين شركة سيمنز القابضة للغاز والطاقة (بي.في) بعدد حصص يبلغ 275 ألف حصص بما قيمته 275 ألف دينار، وشركة سيمنز للإلكترونيات والخدمات الكهربائية بعدد حصص 225 ألف حصص بما قيمته 225 ألف دينار.

وبموجب عقد التأسيس الذي أعلنت عنه هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، فقد وافقت الهيئة على تأسيس الشركة، على أن يكون مواطنها في الكويت، فيما أجازت للشركاء أن يقرروا نقل المقر الرئيسي إلى أي جهة أخرى في الكويت وفتح فروع ووكلات



6,2% نسبة المستخدمين الذين نقل أعمارهم عن 4 سنوات

17,7% من مستخدمي الإنترنت بالكويت دون 12 عاماً



باهي أحمد

كشفت بيانات صادرة عن شركة «KEPIOS» المتخصصة في بيانات استخدام الإنترنت للسكان حول العالم عن أن نسبة مستخدمي الإنترنت في الكويت من الإناث بلغ 38,7% من إجمالي عدد السكان مقابل 61,3% للذكور، مضيفة أن عدد مستخدمي الإنترنت في الكويت 244,4 مليون مستخدم ومستخدمة من إجمالي مساحة الكويت.

وأظهرت الإحصائية التي حصلت عليها «الأنباء» على نسخة منها، أن 96,5% من إجمالي السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 عاماً متعلمون ويستطيعون القراءة والكتابة، وأن نسبة الإناث التي تستطيع القراءة والكتابة 95,4% مقابل 97,1% للذكور.

وأشارت البيانات إلى أن نسبة مستخدمي الإنترنت في الكويت دون 12 عاماً تبلغ 17,7%، والتي تتضمن نسبة مستخدمي الإنترنت من عمر سنة إلى 4 سنوات بنحو 6,2% من

مستخدمي الإنترنت في الكويت دون 12 عاماً، وهو ما يعني تعرض ما يصل إلى 17,7% من مستخدمي الإنترنت المبرك وهو ما حذرت منه هيئة الاتصالات

في تقريرها الأخير. وبلغت نسبة المستخدمين من 13 إلى 17 عاماً 6,9% كما وصل عدد المستخدمين من عمر 18 إلى 24 عاماً إلى 8,1% وما بين 25 و34 عاماً 12,8% أما النسبة الأعلى والتي بلغت 21,7% فكانت من نصيب المستخدمين التي تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عاماً بينما وصل عدد المستخدمين بين 45 و54 عاماً 19,4%، أما المستخدمون الذين تتراوح أعمارهم بين 55 و64 عاماً فقد بلغت نسبتهم 9,7%.

ولفتت إلى أن متوسط أعمار مستخدمي الإنترنت في الكويت يبلغ 37 عاماً، كما أن عدد مستخدمي الإنترنت ارتفع خلال السنوات الـ 10 الأخيرة بنحو 1,1 مليون مستخدم ليصل إلى 4,35 ملايين مستخدم في العام الحالي، مقارنة بـ 3,26 ملايين مستخدم في عام 2012.